سياسات الاقتصاد البيئي وأهميتها في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠

(البعد البيئي)

إعداد

د . إيمان محمد خيري طايل

مدرس الاقتصاد

بالمعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

موجز عن البحث

إن رؤية مصر ٢٠٣٠ تتمثل في تحقيق التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، البعد البيئي، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الواضحة ؛ حيث إن استدامة البعد البيئي يؤدى إلى استدامة البعد الاقتصادي والاجتماعي لما تتضمنه البيئة من موارد طبيعية من تربة وماء وهواء لذلك يجب المحافظة على البيئة من خلال السياسيات البيئية التي من خلال أدواتها يمكن المحافظة على البيئة من التلوث ومواجهة التحديات التي تواجه البيئة عن طريق الاتفاقيات الدولية للمحافظة على البيئة، والتخطيط البيئي المناسب وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية، والتخطيط البيئي المناسب وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية التي بدورها تؤدى إلى الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية: السياسات البيئية ، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، الاتفاقيات الدولية ، التخطيط البيئي.

Environmental Economics Policies And Its Importance In Achieving Egypt Vision 2030 (The Environmental Dimension)

Iman Mohamed Khairy Tayel

Economics, Higher Institute of Computers Information and Management Technology, Tanta, Egypt

E-mail: dremankhairytayel@gmail.com

Abstract :

The vision of Egypt 2030 is to achieve sustainable development in three dimensions, the economic dimension, the social dimension, and the environmental dimension, through a set of clear goals, as the sustainability of the environmental dimension leads to the sustainability of the economic and social dimension of what the environment contains of natural resources of soil and water., And air. Therefore, the environment must be preserved through environmental policies that, through its tools, can preserve the environment from pollution, and face the challenges facing the environment through international agreements to preserve the environment, and appropriate environmental planning and thus achieve environmental sustainability, which in turn leads to economic and social sustainability and thus achieving a vision. Egypt 2030.

Key words: Environmental Policies, Egypt Vision 2030, International Agreements, Environmental Planning.

مقدمة

هناك علاقة تداخلية بين البيئة والاقتصاد حيث أن البيئة توفر لنا نظم الحياة التي تضمن بقاءنا على قيد الحياة، والموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج؛ لذلك يجب المحافظة عليهما من خلال السياسات البيئية المختلفة التي تتبعها الدولة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية لمحور البيئة وبالتالي تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة البيئية وتوضيح دورها في المحافظة على البيئة ومواجهة أهم العقبات التي تواجه البيئة من خلال الاتفاقيات الدولية للمحافظة على البيئة وأيضـًا التخطيط البيئي الذى من خلاله يمكن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ والمتمثلة في مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي يجب توافرها في المحور البيئي من أجل الاستدامة البيئية وبالتالي تحقيق باقي أبعاد التنمية من اقتصادية واجتماعية.

إشكالية البحث: مدى تأثير السياسة البيئية في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠

فرضيات البحث:

- هل هناك دور للسياسات البيئية في تحقيق الاستدامة البيئية؟
- هل للاتفاقيات الدولية دور فعال في المحافظة على البيئة؟
- هل من خلال التخطيط البيئي يمكن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهمية البحث: توضيح أهداف السياسات البيئية في الاستدامة البيئية وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠

أهداف البحث:

- توضيح أدوات السياسات البيئية.
- توضيح أهم المشكلات البيئية وكيفية التصدي لها.
- توضيح مدى ارتباط تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ بالبعد البيئي.

منهج البحث:

يتضمن هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي للسياسات البيئية ودورها في تحقيق رؤية

مصر ٢٠٣٠.

موضوع البحث:

سوف يتم تناول هذا البحث من خلال فصلين، الفصل الأول سوف يتناول مفهوم الاقتصاد البيئي ومفهوم السياسات البيئية وذلك في المبحث الأول أما المبحث الثاني سوف يتناول أهداف السياسات البيئية وأدواتها المتنوعة في أدوات تنظيمية واقتصادية وسياسية وإدارية وتشريعية.

أما الفصل الثاني سوف يتناول رؤية مصر ٢٠٣٠ في البعد البيئي، ولكن قبل تناول هذه الرؤية الإستراتيجية سوف نوضح المشكلات البيئية ومدى تأثيرها على موارد البيئة الطبيعية من ماء وهواء وتربة وتوضيح أهم تحديات البعد البيئي وذلك في المبحث الأول أما المبحث الثاني سوف يتناول الاتفاقيات الدولية والمحافظة على البيئة من خلالها وأيضاً سوف يتناول التخطيط البيئي من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

خطة البحث :

الفصل الأول: سياسات الاقتصاد البيئي

المبحث الأول:

- تعريف السياسات البيئية. – مفهوم الاقتصاد البيئي.

المبحث الثاني:

- أدوات السياسات البيئية – أهداف السياسات البيئية

الفصل الثاني: رؤية مصر ٢٠٣٠

المبحث الأول:

- البعد البيئي في رؤية مصر ٢٠٣٠. – المشكلات البيئية.
- الأهداف الإستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية وحماية البيئة.

- التخطيط البيئي من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

الفصل الأول
سياسات الاقتصاد البيئي

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل التعريفات، والأدوات اللازمة لتكوين فكرة عامة عن سياسات الاقتصاد البيئي، وأهدافها حتى يتسنى لنا الدخول في تفاصيل البحث وقد وقفنا على أرض صلبة من التعاريف والأدوات المتعلقة بالموضوع محلّ الدراسة، وتقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول:

- تعريف السياسات البيئية. - مفهوم الاقتصاد البيئي.

المبحث الثاني:

- أدوات السياسات البيئية - أهداف السياسات البيئية

المبحث الأول
مفهوم الاقتصاد البيئي

هو العلم الذي يقيس الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، بمقاييس بيئية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً[1].

التداخل بين الاقتصاد والبيئة:

ينظر إلى البيئة في علم الاقتصاد أنها الملكية التي توفر مجموعة من الخدمات، فهي من الأصول الخاصة جداً حيث أنها توفر نظم الحياة التي تضمن بقاءنا على قيد الحياة، ولذلك فيجب منع تدهور قيمتها بحيث تتابع تقديم الخدمات لنا.

(١) مزواغى جيلانى، خليفة الحاج، الآليات القانونية لتعزيز الاقتصاد البيئي على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الإقتصاد البيئية، المجلد ١ العدد ١ ٢٠١٨ ص ٩.

تزود البيئة الاقتصاد بالمواد الخام التي تتحول إلى منتجات استهلاكية من خلال عملية الإنتاج والطاقة التي تغذى عملية التحول، وتلك المواد الخام والطاقة تعود إلى البيئة في شكل نفايات، ونجد أن الموارد الطبيعية كالماء والهواء والطاقة تصلنا بشكل مباشر أو غير مباشر من البيئة [١].

تعريف السياسات البيئية:

السياسات البيئية هي تلك القواعد والإجراءات التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي من الأضرار الناتجة عن التلوث وذلك من خلال وضع التشريعات والإستراتيجيات اللازمة لذلك[٢] أو هي تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية وذلك من خلال التشريعات الملزمة لكل من هذه الجهات مع توضيح أسلوب تقويم النتائج وفقـًا للأهداف التي تم تحديدها مسبقـًا مع توضيح آليات التنمية [٣].

---

(١) دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئى والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى، المركز الوطنى للسياسات الزراعية، مواد تدريبية ص ٤٥ تاريخ الدخول ٦/ ٢/ ٢٠٢١.

http:iag03409.usarchive.org/20/items/economy-2002economy1140.Pdf

(٢) مصطفى بابكر، السياسات البيئية – جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الأقطار العربية العدد الخامس والعشرون – يناير ٢٠٠٤ المعهد العربى للتخطيط الكويت ص٦.

(٣) سعيدانى محمد السعيد، رحمانى يوسف زكريا، السياسات البيئية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد ١ العدد ٢ ديسمبر ٢٠١٧ ، ص ١٦٨.

المبحث الثاني
أهداف السياسة البيئية

تهدف السياسة البيئية إلى تحقيق الآتي[١]:

١-حماية صحة الإنسان والحفاظ عليهما الأمر الذي يعتبر واجب والتزام أخلاقي.

٢-الحماية الكاملة للموارد الطبيعية كالأرض والهواء والماء والتي تعتبر عناصر رئيسية في النظام البيئي وكمصدر أساسي من أجل حياة الإنسان والحيوان والنبات وتحقيقها لمتطلبات التصنيع والإنتاج المختلفة للمجتمع.

٣-تنظيم الممارسات والانشطة الصناعية المختلفة التي تؤدى إلى الأضرار بالبيئة وتدهورها ومعالجة النفايات التي تصدر عن تلك الأنشطة من أجل الحفاظ على البيئة من التلوث.

٤-عمل توازن بين موارد البيئة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية مما يعمل على زيادة قدرتها الإنتاجية والاستيعابية.

٥-وضع الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة والتقييم المستمر للأثار البيئة في مختلف المشاريع الاقتصادية الخاصة.

أدوات السياسة البيئية:

تعريف أدوات السياسة البيئية: – هي أنشطة منظمة تهدف إلى تغير الأنشطة الأخرى في المجتمع نحو الأهداف البيئية [٢].

---

(١) سليمة بوعزيز – السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة فى الجزائر – رسالة ماجستير – ٢٠١٤ – ٢٠١٥ جامعة العربى بن مهيدى – أم البواقى – كلية الحقوق والعلوم السياسية ص ١٦.

(2) Huppes, Gjalt, Environmental Policy instruments in a new eria working paper WZB Discussion Paper, No-Fs1101-404, Provided in cooperation with WZB Berlin Social Science Center p. 9

الدور الرئيسي للأدوات السياسة البيئية:

- تقليل التعقيد الاجتماعي إلى نسب يمكن التحكم فيها.

- تقييم أدوات السياسة البيئية لا يعتمد فقط على معايير الكفاءة البيئية وعدالة التوزيع، بل يتضمن أيضا معايير أخرى مثل التأثيرات على القدرة التنافسية والتأثير على تطوير التكنولوجيا والمعايير الإستراتيجية مثل الملاءمة مع التطورات المؤسسية والثقافية والاقتصادية العامة [١].

أولاً: الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية:

من أكثر الوسائل لحماية البيئة والتي تتمثل في الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة والتي تتمثل في المنع أو التصريح (أفعل ولا تفعل) لا يمكن أن تسمى بقيود السيطرة والتحكم عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث بحيث تحدد القيود كيف؟ وأين يتم الحد من التلوث؟ [٢]

معايير الأدوات التنظيمية [٣].

(أ) معايير جودة البيئة:

من خلال هذه المعايير يمكن تحديد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث كالحد الأقصى لنسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو وكيفية تخفيضها يما يحافظ على البيئة.

(ب) معايير الإصدار (الانبعاثات)

هذه المعايير تقوم بتحديد أقصى كمية مخلفات مسموح بها في مكان معين مثل وزن

---

(1) Ibid.

(٢) محمد صالح الشيخ، الأثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، ٢٠٠٢ ص ٣٢٣.

(٣) الطاهر خامرة – إبراهيم بختى، أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة فى المؤسسات الصناعية الجزائرية – دراسة ميدانية – مجلة الباحث –جامعة قاصدي مرباح ورقلة- عدد ١٦/ ٢٠١٦ ص ٣٣٧.

المواد القابلة للأكسدة التي يمكن إلقاءها في الماء، حدود إصدار الضوضاء، حدود ثاني أكسيد الكربون ..... إلخ.

(ج) معايير المنتج:

هذه المعايير تحدد الخصائص التي يجب توافرها في الإنتاج وإعادة التدوير واستخدام التجهيزات المقاومة للتلوث.

د) معايير الطريقة:

هي التي تحدد الطرف التقنية الواجب توافرها في الإنتاج وإعادة التدوير واستخدام التجهيزات المقاومة للتلوث.

ثانيًا: الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية:

هذه الأدوات تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الناتجة عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق أو آلية العرض والطلب من خلال التأثير على تكاليف الإنتاج بما يؤدى إلى انتقال جزء منها أو كلها إلى أسعار السلع والخدمات، وهناك العديد من الأدوات الاقتصادية التي تهدف إلى حماية البيئة كالسياسة المالية والنقدية والتجارية وتتمثل تلك الأدوات الاقتصادية وفى الآتي:[1]

(أ) الضرائب البيئية:

تعتبر الضرائب البيئية أحد الأدوات الاقتصادية في علاج مشكلة الأثار الخارجية الناتجة عن التلوث والإضرار بالبيئة كما أنها تساهم في توفير إيرادات عالية مالية إلى جانب الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي لها في المجتمع

(١) غنية إبرير – دور المجتمع المدنى فى صياغة السياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير–كلية الحقوق – قسم العلوم السياسية ٢٠٠٩ – ٢٠١٠– جامعة الحاج الخضر باتنة – ص ٣٤–٣٥.

الاقتصادي باعتبارها مكمل مهم بالنسبة للتشريع البيئي، تجعل المسئول عن التلوث يدفع ثمن الضرر الذى يسببه ويعد ذلك من اهم المبادئ الأساسية للسياسة البيئية كما أنها تعمل على إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية، وتتمثل الضرائب البيئية في شكل رسوم[١] وضرائب التلوث هي ضريبة شبيهة جداً بفواتير الكهرباء أو فواتير المياه حيث قد يتلقى مالك المصنع الذى ينتج عنه تلوث فاتورة ربع سنوية أو سنوية لقاء ما احدثه من انبعاثات ملوثة فعلية صادرة من المصنع خلال تلك الفترة حيث تقدر بالكيلوجرام من الملوثات مضروبة في الرسم مقابل كل كيلوجرام[٢].

وأحد الأمثلة على هذا الضريبة المفروضة على انبعاثات أكاسيد النيتروجين في السويد وضرائب الطاقة للحد من الانبعاثات الناتجة من الوقود الأحفوري وكانت فنلندا أول دولة فرضت ضريبة الكربون[٣].

ويمكن تقسيم الرسوم البيئية إلى ثلاثة أقسام [٤]:

- الإتاوات والرسوم التحويلية:

هذه الرسوم تقوم بتغطية تكاليف الخدمات البيئية وإجراءات تقليل التلوث ومعالجة المياه.

- الرسوم الحاثة:

وهذه تدل على تغير سلوك المنتجين أو المستهلكين من خلال الرسوم المنتجين

(١) غنية إبرير – المرجع السابق.

(٢) ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي مقدمة قصيرة جداً، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة، ص٥٥.

(3) KERSTIN TEWS, PER-OLOF Busch & HELGE JORGENS, The diffusion of new Environmental Policy instruments Eurpean Journal of Political Research 42/2003 P 586

(٤) غنية إبرير – المرجع السابق.

أو المستهلكين من خلال الرسوم الحاثة على المحافظة على البيئة من التلوث.

- الرسوم البيئية الجبائية:

وهي مواجهة لزيادة الإيرادات الجبائية.

أهداف الرسوم البيئية:

- لتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية من خلال تطبيق مبدأ (الملوث يدفع).
- وهذا يعد وسيلة فعالة لإدماج تكاليف الخدمات والإضرار بالبيئة في أسعار السلع.
- تغير سلوك المنتجين والمستهلكين في استخدام الموارد المتاحة أفضل استغلال في إطار المحافظة على البيئة.
- زيادة الإيرادات التي تستعمل في تغطية نفقات البيئية.
- المشكلات المواجهة عند حساب التكلفة البيئية.

لقد نتجت مشكلات عديدة عند حساب التكلفة البيئية منها [1]:

١- المشكلات الفنية المتعلقة برصد وقياس المواد الملوثة والمعلومات الأساسية عنها، ولرصد المشكلات الفنية يجب تحديد المعلومات اللازمة التي تساعد على تحديد الحدود المسموحة للتلوث والتي عند تجاوزها يكون إلزامًا قيام الشركات والمشروعات المعنية بتحمل التكاليف البيئية أو إنشاء وحدات لمعالجة وتصفية الملوثات التي تصدر عنها وذلك من خلال خبرات علمية وفنية مؤهلة تأهيلاً

١) سالم محمد صالح اليوزيكى، نسيم زهير حمد عبدالله، إقتصاديات البيئة وحساب التدهور البيئى فى بلدان عربية مختارة للفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٦ – مجلة زراعة الرافدين، المجلد ٤٠ الملحق ٤، ٢٠١٢ ص ١٦١.

عاليا لتحديد هذه القدرة.

٢- إن الانتقال من حالة المجتمع يدفع إلى مبدأ من يلوث يدفع يثير مشكلة تنتج عن أن الشركات وأصحاب المشاريع لا يرغبون في تحمل التكاليف البيئية لأنها تؤثر على أرباحها، وكذلك العمال لا يرغبون في زيادة أسعار المنتجات نتيجة لتحميل المنتجات التكاليف البيئية.

٣- يمكن أن يكون التكاليف البيئية ذات أثر سلبي على زيادة الاستثمار مما يؤثر على الحد من الفرص العمل

ثالثًا: الأدوات السياسة والإدارية للسياسة البيئية [1]:

١- **أدوات ملزمة:** هي المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العناصر الملزمة مثل برتوكول مونتريال وبروتوكول كيوتو، برتوكول السلامة الإحيائية وتوجيهات الإتحاد الأوروبي للدول الأعضاء.

٢- **خيار إنشاء الأدوات:** آلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتر، صندوق الأوزون متعدد الأطراف في بموجب بروتوكول مونتريال.

٣- **أدوات السوق:** الالتزام بخفض الانبعاثات القابلة للتداول دولياً.

٤- **الأدوات الثقافية:** التوجيهات الدولية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، أفضل التقنيات المتاحة في الإتحاد الأوروبي، منع التلوث المتكامل والسيطرة عليه بأفضل الطرق التكنولوجية المتاحة، إعلان ريو جدول الأعمال ٢١، المبادئ التوجيهية الوطنية لقوانين تقسيم المناطق

(1) Huppes, Gjalt, Op cit P31.

المحلية، اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن معايير العمل.

٥- **الأدوات الهيكلية**: قواعد منظمة التجارة العالمية.

٦- **الأدوات الإجرائية**: المحكمة الجنائية الدولية.

رابعاً: الأدوات الاجتماعية للسياسة البيئية:

١- **أدوات ملزمة**: القواعد المحددة تعاقدياً لإدارة النفايات كما هو الحال عندما تلزم الشركات نفسها لتسليم كمية معينة من النفايات لفترة أطول من الوقت.

٢- **خيار إنشاء الأدوات**: استيعاب الطاقة في محلات السوبر ماركت.

٣- **أدوات السوق**:

- رسوم الهبوط المتعلقة بالضوضاء في المطارات.
- نظام استرداد الودائع على الكادميوم الذي يحتوي على بطاريات قابلة لإعادة شحن الأجهزة في المنزل.
- تصاريح الانبعاثات القابلة للتداول داخل الشركة.

٤-الأدوات الثقافية:

- التسويق الأخضر، المحاسبة الخضراء، قواعد التنسيق البيئي.

٥-الأدوات الهيكلية:

- العقود القياسية التي تحدد الالتزام بالمعايير البيئية كما هو محدد على سبيل المثال من قبل منظمة.

٦-الادوات الإجرائية

- سلسلة ISO 9000
- سلسلة ISO 14000

خامسـًا: الادوات التشريعية وتنظيم قوانين لإدارة المخلفات [١].

يعد إصدار القانون خطوة فارقة في طريق الإدارة الآمنة للمخلفات بكافة أنواعها (خطرة – صناعية زراعية – صلبة بلدية – هدم وبناء) والحد من تولدها وخلق الفرص الاستثمارية فيها وتحديد الجهة الإدارية المختصة بأمر تنظيم ومتابعة ومراقبة كافة عمليات الإدارة المتكاملة للمخلفات سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الإدارية على المستويين المركزي والمحلى بما يحقق الارتقاء بخدمة الإدارة الآمنة بيئيـًا للمخلفات بأنواعها وإعداد الاشتراطات العامة والقواعد والإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص بمزاولة الأنشطة المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمخلفات (ضمان ربط التخطيط بالتحويل).

وتقنين السياسات الأساسية المطلوبة ومن أهمها تطبيق سياسة المسئولة الممتدة للمنتج للتعامل مع بعض أنواع المخلفات وتحديد أوضح للأدوار والمسئوليات والأشخاص المختصة بالإدارة المتكاملة للمخلفات وضمان استدامة الموارد المالية اللازمة للإدارة المتكاملة للمخلفات ووضع حوافز الاستثمار في مجال المخلفات وإدماج كافة العاملين الرسمين وغير الرسمين في المنظومة كجامعي القمامة والشركات الصغيرة ومن يقومون بتدوير المخلفات ومن منطلق دور وزارة البيئة تقوم حاليا بالإعداد للائحة التنفيذية للقانون بالتعاون والتشاور مع كافة الجهات المعنية ومراعاة شواغل كافة الفاعلين في المنظومة للخروج بلائحة تضمن فاعلية تنفيذ القانون وتطبيقه وقدرته على مواكبة التغيرات المتلاحقة في مجال إدارة المخلفات.

(١) البيئة فى ديسمبر عام ٢٠٢٠ – تقرير حول إنجازات وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠ ، ص ٦.

الفصل الثاني
رؤية مصر ٢٠٣٠ البعد البيئي

تمهيد:

سوف نتناول في هذا الفصل مواضيع أكثر عمقا، منها: المشكلات البيئية، وأهم تحديات البعد البيئي في رؤية مصر ٢٠٣٠، والأهداف الاستراتيجية للبيئة، وأهمية الاتفاقيات الدولية والتخطيط البيئي في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وتقسيم الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول:

- المشكلات البيئية.
- البعد البيئي في رؤية مصر ٢٠٣٠.
- الأهداف الإستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠.

المبحث الثاني:

- الاتفاقيات الدولية وحماية البيئة.
- التخطيط البيئي من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

المبحث الأول
المشكلات البيئية

تتمثل أهم مشكلات التلوث البيئي في مصر في تلوث التربة والماء والهواء النفايات الصلبة.

أولاً: تلوث التربة:

ينتج تلوث التربة من خلال استعمال الكيماويات والمبيدات بنسبة كبيرة ونجد أن مصر عانت من تزايد تلوث التربة بصفة عامة، وتلوث التربة الزراعية بصفة خاصة، ونتيجة

لاستخدام المبيدات بكثرة فقدت التربة بعض توازنها العضوي وتم القضاء على كافة الحشرات النافعة والضارة [١].

أسباب تدهور التربة [٢]:

١- كثرة استخدام الأسمدة والمبيدات.

٢- التصحر وهو نتيجة لتعرض الأرض للجفاف والرياح التي تعمل على زحف الرمال إلى الأراضي الزراعية.

٣- ملوحة الأرض والتي يتسبب فيها سوء الصرف.

٤- التوسع العمراني على الأراضي الزراعية.

٥- التلوث بالمعادن الثقيلة وينتج ذلك عن طريق ري الأراضي بمياه صرف سواء زراعي أو صناعي او صحي.

ثانيًا: تلوث المياه:

يمكن تعريف تلوث المياه بأنه عبارة عن أي تغيير يطرأ على العناصر الداخلة في تركيب الماء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب نشاط الإنسان مما يؤدى إلى جعل هذا الماء أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية والمخصصة له، يتمثل الماء في مصر في كل من البيئة البحرية، والماء العذب، بالنسبة للبيئة البحرية قد بلغ تدهورها إلى حد يثير القلق خاصة بالنسبة لشواطئ مصر الشمالية حيث حدثت زيادة ملحوظة في التلوث

(١) جمال الدين أحمد حواشى، عزة أحمد عبدالله، التلوث البيئى فى جمهورية مصر العربية وأثره على الإقتصاد القومى، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر السنوى السادس (إدارة الأزمات الإقتصادية فى مصر والعالم العربى) كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١ ص ١٣.

(٢) وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز حماية شئون البيئة، تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠١٠ ، ص ٣٠٧.

الناجم عن الصرف الصحي في مياه الشواطئ مما يسبب الهلاك للكائنات البحرية كما تعانى البحيرات المصرية في شمال الدلتا (مريوط، إدكو، المنزلة) من حالة تسمم حاد ومزمن من ناتج عن الصرف الصناعي والزراعي وقد أظهرت إحدى الدراسات بأن الصرف الزراعي والصناعي في هذه البحيرات قد قتل حوالى ٥٠٪ من الكائنات البحرية الموجودة بها [١].

مصادر تلوث الماء [٢]:

١- **الصرف الصحي**: حيث يحتوي على مخلفات المنازل من مواد عضوية وغير عضوية، والمنظفات الصناعية والمواد الدهنية وأملاح معدنية، وتتمثل خطورة الصرف في وجود العديد من البكتريا الضارة للإنسان والحيوان بنسب عالية وكذلك وجود العناصر السامة مثل الرصاص بتركيز عال.

٢- **الصرف الصناعي**: يتمثل الصرف الصناعي في كافة مخلفات المصانع التي يتم التخلص منها وتعتبر من أكبر مصادر التلوث التي تحتوي على الكثير من المواد الكيميائية السامة والتي يتم صرفها إلى المسطحات المائية ومن المخلفات الصناعية والأحماض والمنظفات الصناعية والأصباغ وبعض من مركبات الفوسفور والمعادن الثقيلة السامة مثل الرصاص والزئبق والزرنيخ مما يتسبب في تلوث شديد للمياه.

---

(١) محمد فؤاد محمد حسان، إدارة أخطار تلوث البيئة فى جمهورية مصر العربية والعالم (خطر التلوث المائى) مجلة آفاق جديدة لدراسات التجارية، العدد الأول والثانى، يناير إبريل ٢٠٠٥ ص ١٧٢.

(٢) أحمد فؤاد مندور، هالة إبراهيم عوض الله، نبيل أحمد عبدالله، الأثار الإقتصادية لتدهور الصحة العامة الناجم عن تلوث المياه ودراسة حالة على محافظة الشرقية، مجلة العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية، المجلد الثانى والأربعون – الجزء الثالث، يونيو ٢٠١٨، جامعة عين شمس ص ٣٠١.

٣- **الصرف الزراعي**: ينتج هذا التلوث نتيجة الإسراف في استخدام الأسمدة والكيمياويات الزراعية والمبيدات التي ترش على المحاصيل الزراعية نتيجة لامتصاص المحاصيل تلك المبيدات وبالتالي امتصاص التربة لها وإخراجها في مياه الصرف الزراعي [١].

ثالثًا: تلوث الهواء:

هو كل تغير في خصائص ومواصفات الهواء الطبيعي ويترتب عليه خطر على صحة الإنسان من البيئة ومن مصادر تلوث الهواء وانبعاثات السيارات، احتراق الوقود، الغبار والأتربة، أدخنة المصانع، التخلص من النفايات بالحرق[٢].

رابعًا: التلوث بالنفايات الصلبة:

يقصد بها تلك المواد الصلبة الناتجة عن العديد من الأنشطة المختلفة والتي يراد التخلص منها بعد انتهاء الحاجة إليها مثل النفايات الورقية، فضلات الطعام والمخلفات الزجاجية، المعدنية، البلاستيكية، ومخلفات الهدم والبناء.

البعد البيئي في رؤية مصر ٢٠٣٠:

أولاً: التحديات الخارجية التي تواجه خطة العمل البيئي في مصر:

١- المشاكل البيئية العالمية وخاصة ما يتعلق منها بتغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري[٣].

---

(١) أحمد فؤاد مندور، المرجع السابق، ص٣٠٢.

(٢) إبراهيم محمود إبراهيم الجمل، أحمد فاروق غراب، حماية البيئة من المخلفات الصلبة بحث مقدم فى المؤتمر السنوى الرابع لإدارة الأزمات والكوارث ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٩، كلية التجارة، جامعة عين شمس ص ٣.

(٣) الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة عام ٢٠٣٠ طبقاً لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئى ٢٠٠٢-٢٠١٧ ص١٣.

٢- الإشعاعات النووية الناتجة عن التوسع في صناعة الطاقة النووية[١].

ثانيًا: التحديات الداخلية التي تواجه خطة العمل البيئي في مصر[٢]:

١-مواجهة الأخطار المتراكمة للمشكلات البيئية على مدى ٤٠ عامًا ماضية.

٢-جذب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص في المساهمة في مشروعات البيئة وتحفيز المجتمع المدني على القيام بدور مؤثر وفعال وللحفاظ على البيئة.

٣-بناء قدرات مؤسسية للدولة في مجال دعم الإدارة البيئية.

من منطلق التحديات البيئية الخارجية والداخلية ومشكلات التلوث البيئي في مصر يجب توضيح رؤية مصر الإستراتيجية للبيئة ٢٠٣٠ وكيفية تحقيقها. تستهدف الرؤية الإستراتيجية للبيئة في مصر ٢٠٣٠ أن يكون البعد البيئي محوراً أساسيًا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار منها بما يتضمن حقوق الأجيال القادمة فيها ويعمل على تنوع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية ويساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة والقضاء على الفقر ويحقق العدالة الاجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية آمنة للإنسان[٣].

مما سبق يتضح أن الرؤية الإستراتيجية للبيئة في ٢٠٣٠ تستهدف تحديد آليات تشجيع الاستثمار في الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية بهدف دعم الاقتصاد توفير فرص

(١) علوانى مبارك، المسؤولة الدولية عن حماية البيئة دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ٢٠١٦-٢٠١٧ - كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بيسكرة – ص ٢٥.

(٢) الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة – المرجع السابق ، ص ١٤.

(٣) تقرير عن رؤية مصر ٢٠٣٠ المحور التاسع عن حالة البيئة ص ١٨٧Egypt vision 2030

عمل جديدة، ومن ثم تحقق هذه الإستراتيجية نهضة اقتصادية شاملة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية في بيئة نظيفة.

الأهداف الإستراتيجية للبيئة حتى عام ٢٠٣٠ [١] :

١- الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإيجاد بدائل تقليدية لها لضمان استدامتها.

٢- الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات.

٣- الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها.

٤- تنفيذ ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.

أهداف محور البيئة في إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ [٢] :

الهدف الأول: إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الآتي:

١- وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض).

مؤشرات قياس هذا الهدف:

- التحول نحو البدائل الأقل تلوثاً للبيئة.
- الارتفاع بالإنتاجية للمياه مقارنة بالناتج المحلى الإجمالي من ٢,٢٣ دولار للمتر المكعب بنسبة ٥٪ في السنة.
- تحسين مؤشر مبل كروفت Maple Croft Global Risk Analytics

(١) رؤية مصر ٢٠٣٠ المرجع السابق ص ١٨٨.

(٢) رؤية مصر ٢٠٣٠ – إستراتيجية التنمية المستدامة، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ص ٨٢-٨٥.

- الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء (تركيز ملوثات – الحد الوطني المسموح به للملوثات ١٠٠) أقل من ١٠٠٪ أفضل من دول مشابهه الطبيعية المناخية.

٢- خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية:

مؤشرات القياس لهذا الهدف:

- خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد ومقارنة بالناتج المحلى الإجمالي بنسبة ١٥٪ في عشر سنوات أسوة بالانخفاض المحقق في الإتحاد الأوروبي.

٣- القدرة على تبوء مراكز بيئية متقدمة طبقًا للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز المكونات في عناصر للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز المكونات في عناصر البيئة.

- **مؤشرات القياس:**

- مؤشر الأداء بيئي Ep/ The Environmental performance index

٤- الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

- **مؤشرات القياس:**

- تفعيل سياسة سكانية متكاملة

- مؤشر استدامة المجتمع

- Sustainable society index

- مؤشر Happy Planet index

- مؤشر هشاشة البيئة

Environmental vulnerability

الهدف الثاني : الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وذلك من خلال الآتي:

١ – إقامة منظومة صناعية مستدامة:

مؤشرات القياس:

– البصمة البيئية لوحدة إنتاج كل قطاع صناعي على حده.

٢ – إقامة منظومة زراعية مستدامة

مؤشرات القياس:

– نسبة مساحة الأرض المغطاة بالغابات.

– نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

– خفض نصيب الفرد من الغذاء المهدر على مستوى المستهلكين، الحد من الغذاء المهدر في سلاسل الإنتاج والاستهلاك (بما في ذلك من خسائر بعد الحصاد)

٣– إقامة منظومة مستدامة للطاقة تعتمد على تأمين الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع.

مؤشرات القياس:

– زيادة نسبة استخدام الطاقة المتجددة بشكل ملحوظ عام ٢٠٣٠.

– مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠

– التوسع في البينية التحتية والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في تقديم خدمات طاقة حديثة ومستدامة بحلول عام ٢٠٣٠

٤ – تطبيق نظام العمارة الخضراء:

مؤشرات القياس:

– الوصول إلى معدل معالجة مياه الصرف الصحي يساوى الأفضل في المنطقة العربية.

الهدف الثالث : حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة وذلك من خلال:

١ – صيانة الموارد الطبيعية:

مؤشرات القياس:

– نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.

– نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.

– نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية.

٢ – استخدامات الموارد الطبيعية والجينية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة.

مؤشرات القياس:

– تقليل مؤشر العجز البيئي إلى مستويات الطاقة البيولوجية لمصر (٠,٦ هكتار للفرد) طبقـًا لمؤشر الشبكة العالمية للبصمة البيئية.

٣ – تعظم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها.

٤ – توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي.

الهدف الرابع : الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية ، وذلك من خلال:

إطار لا مركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية.

الهدف الخامس : إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار ذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي ، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

١- بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معززة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات يجمع مراحلها ونطاق تغطية فعال يشمل ربوع الوطن واستفادة قصوى من المخلفات وصولاً إلى zero waste.

مؤشرات القياس:

- الوصول إلى نسبة معالجة (حرق – تدوير – تحويل إلى سماد) النفايات من إجمالي النفايات المنتجة مماثلة لمتوسط منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٢- أدوات اقتصادية ومعرفية توجه سلوكيات وممارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوانين مفعلة.

مؤشرات القياس:

- تقليل كثافة توليد النفايات البلدية بالكيلوجرام للفرد إلى مستوى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوازى ١,٥ كيلوجرام للفرد في اليوم).

٣- استدامة إدارة منظومة المخلفات مالياً.

المبحث الثاني
الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

تعتبر الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة من أهم المصادر التي يمكن الاستعانة بها في حماية البيئة من الانتهاكات البيئية التي تضر بعناصرها على مستوى العالم كما أن هدف القانون الدولي هو حماية البيئة من خلال توفير الإجراءات اللازمة لحماية البيئة ووضع قواعد قانونية دولية واضحة في التنفيذ والجزاءات.

ويمكن توضيح تلك الاتفاقيات في الآتي:

أولاً: الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف:

هذه الاتفاقيات تهتم بالأنشطة التي تتعلق بالاستخدام المادي للبيئة وتتمثل فيما يلي:

١ – اتفاقية المسؤولية تجاه الغير في مجال الطاقة النووية (١).

أبرمت هذه الاتفاقية في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠ بباريس وتعد أول آلية إقليمية تعمل في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ودخلت حيز النفاذ في إبريل ١٩٦٨ وقد وقعت عليها ١٥ دولة أوروبية وهي اليونان، ألمانيا، إيطاليا، النمسا، المملكة المتحدة، بلجيكا، لوكسمبرج، السويد، الدنمارك، سويسرا، أسبانيا، النرويج، تركيا، فرنسا، هولندا، وقد تم تعد تعديلها مرتين، الأولى في ٢٨/ ١/ ١٩٦٤ والثانية في ١٦/ ١١/ ١٩٨٢.

أهدافها:

(أ) إيجاد توازن يضمن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما لا يضر بالمصالح.

---

(١) وائل أبو طة، الضرر النووى (المفهوم وشرط التحقق)، دراسة مقارنة بين الإتفاقيات الدولية والتشريعات والقانونية، المجلد ١٣، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠٦ ص ٩٥.

(ب) تعويض ملائم للمضرورين من التجارب النووية.

(ج) المسؤولية مطلقة تقع على عاتق المشغل وهو التعويض عن أي ضرر لأشخاص أو ممتلكات.

٢- الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية [١].

أبرمت هذه الاتفاقية في بروكسيل في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٢ وصادقت عليها ١٧ دولة وهي كوريا، الصين، إيرلندا، بلجيكا، بنما، يوغسلافيا، ماليزيا، مصر، الهند، الفلبين، البرتغال، موناكو، أندونسيا، ليبريا وهولندا التي وقعت عليها في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٨ ومدغشقر انضمت لها في ٢٣/ ٧/ ١٩٦٥ والكونغو في ١٧/ ٧/ ١٩٦٧.

أهدافها:

(أ) أقرت نظاماً خاصاً للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن استخدامات الطاقة النووية في تسير السفن في البيئة البحرية.

(ب) أدركت مدى الخطورة الناجمة عن الأنشطة الضارة من استخدامات الطاقة النووية

(ج) استهدفت تنظيم أوجه المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تشغيل السفن النووية.

٣- الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالمحروقات[٢].

ودخلت حيز النفاذ في ٢٩/ ٧/ ١٩٧٥ ثم عدلت بمقتضى بروتوكول عقد بلندن في

---

(١) زايد محمد، دور الإتفاقيات الدولية فى تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢ سنة ٢٠٢٠ ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) خالد مصطفى فهمى، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث فى ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية، ودراسة مقارنة، دار الفكر الجامعى الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١١ ص ٣٠١.

١٩/ ١١/ ١٩٧٦ الذي بدأ سريانه في ١٨/ ٤/ ١٩٨١ ثم عدلت مرة أخرى ببروتوكول عقد بلندن في ٢٢/ ٥/ ١٩٨٤ تحت عنوان المنظمة البحرية الدولية.

أهدافها: وضعت حالات للإعفاء من المسؤولية مثل الحالات المتعلقة بالحرب والأعمال العدائية والحروب الأهلية والظواهر الطبيعية.

٤- الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي[١].

صدرت في ٢٨/ ١٢/ ١٩٧١ في بروكسيل ويتم من خلال هذه الاتفاقية توفير مال لتعويض المضرور تعويضـًا كاملاً

٥- اتفاقية التلوث بعيد المدى للهواء عبر الحدود لعام ١٩٧٩[٢]

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في جينيف في ١٣ نوفمبر عام ١٩٧٩

أهدافها:

(أ) التزام الدول الأطراف على العمل من أجل تقليل تلوث الهواء.

(ب) الالتزام بين الدول الأطراف بالدخول في مشاورات بناءًا على طلب طرف أو اكثر يتأثر بتلوث الهواء حالاً أو مستقبلاً عبر الحدود مع الأطراف التي يوجد بها مصدر التلوث.

(ج) التعاون بين الدول في مكافحة التلوث من خلال الأنشطة البحثية لتخفيض انبعاثات ملوثات الهواء الرئيسية.

---

(١) خالد مصطفى فهمى، المرجع السابق ص ٣٠٢.

(2) Patricia W. Birine and Alan E. Boyle international law and Environment, clarend on press, oxford, 1992, P 404.

التخطيط البيئي من أجل تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠

التخطيط البيئي مفهوم جديد من اجل تحقيق التنمية من خلال الاهتمام بالبعد البيئي.

الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي [١]:

١ – التخطيط البيئي يعالج مشكلات البيئة ويؤدى في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة يعيش فيها أفراد أصحاء بعيدين عن ضغوط المشكلات البيئية وبالتالي هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج مما يحققه نمو اقتصادي.

- يؤدى إلى وقف استنزاف الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وبالتالي منافع اقتصادية كبيرة.
- يهتم بكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الفاقد منها بما يؤدى إلى تحقيق وفورات اقتصادية.
- إعادة تدوير المخلفات يخلق العديد من المنتجات ويحقق أرباحًا مالية.
- جهود الدولة من أجل المحافظة على البيئة.

أولاً: الاستخدام المستدام للمياه [٢]:

يتم ذلك من خلال:

- إدخال الإدارة المتكاملة لموارد المياه وترشيد استخداماتها.
- زيادة معالجة مياه الصرف الصحي.
- تشجيع مشاركة وإسهامات القطاع الخاص في مشروعات الاستثمار خاصة

---

١) وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة.

http:/www.eeaa.goveg/en-us/laws/envlaw.aspx#at_pco=smlwn-1.8&atsi=6082bff5a96feegg&at_ab

٢) وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة – المرجع السابق.

مشروعات مياه الشرب وإعادة استخدام مياه الصرف المعالج.

- تشجيع مشروعات إعادة تدوير المياه.
- زيادة مسئولية المستخدمين وزيادة شعورهم بالملكية.
- لا مركزية المسئوليات التنفيذية لوزارة الموارد المائية والري.
- التحكم في التلوث كأحد أبعاد الإدارة المتكاملة للمياه.
- تفعيل المجلس القومي للمياه لضمان التنسيق بين السياسات والبرامج ودعم القوانين التي تحسن من طبيق الإلزام.
- تطبيق مبدأ تغريم الملوث.
- استمرار التعاون مع دول حوض النيل لحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من مياه نهر النيل.

ثانيًا: الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة:

- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من البترول والغاز الطبيعي والموارد المعدنية.
- – إعداد إستراتيجية لقطاع الطاقة في مصر تشمل الموارد التقليدية والجديدة والمتجددة.
- توفير البنية التحتية اللازمة لمشروعات آلية التنمية النظيفة والتي تدر أرباح اقتصادية كبيرة.
- تحسين كفاءة إنتاج الطاقة في محطات توليد الطاقة.
- زيادة قدرات التوليد من الموارد المتاحة مثل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية) بالإضافة إلى محطات الطاقة التي تعمل بالغاز.

- التوسع في استخدام التكنولوجيا الموفرة للطاقة
- – القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي وتطبيق معايير حماية البيئة في محطات توليد الطاقة.
- تحسين كفاءة نقل الكهرباء وتوزيعها.
- الترويج للتوسع في استخدام الاجهزة عالية الكفاءة والإضاءة الموفرة للطاقة.
- تفعيل دور المجلس الأعلى للطاقة.

ثالثًا: مواجهة التغيرات المناخية:

نظراً لأهمية قضية التغيرات المناخية فقد اتفقت دول العالم على وضع اتفاقية الامم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية في عام ١٩٩٢ والتي تهدف إلى تثبيت مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، وقد وقعت مصر على الاتفاقية الإطارية في يونيو ١٩٩٢ وصدقت عليها في ديسمبر ١٩٩٤ تلاها وضع برتوكول كيوتو والذى يلزم الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها بحوالي ٥,٢٪ بالمائة من مستوى انبعاثات عام ١٩٩٠ بفترة التزام أولى (٢٠٠٨-٢٠١٢) وتم عمل فترة التزام ثانية (٢٠١٣-٢٠٢٠) لقيامها بخفض الانبعاثات بنحو ١٨٪ [١].

وقد وقعت مصر على برتوكول كيوتو في ١٥ مارس ١٩٩٩ وصدقت عليه في ١٢ يناير ٢٠٠٥، وعقب ذلك حدث تحرك عالمي تفعيل تنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ حيث توصلت دول العالم إلى اتفاق باريس في عام ٢٠١٥ كإحدى أدوات تنفيذ

(١) تقرير حالة البيئة ٢٠١٧ – وزارة الدولة لشئون البيئة ص ٩٨.

الاتفاقية الإطارية والحفاظ على مبادئها خاصة المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء وتفاوت القدرات حيث وقعت مصر على اتفاق باريس في ٢٢ ابريل ٢٠١٦ وصدقت عليه في ٢٩ يونيو ٢٠١٧ ودخل حيز التنفيذ في ٢٩ يوليو ٢٠١٧، وتقوم وزارة البيئة بوصفها نقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية بالمشاركة في الاجتماعات التفاوضية الخاصة بمواد الاتفاقية وما يتبعها من بروتوكول كيوتو، واتفاق باريس [١].

رابعًا: مواجهة التلوث الصناعي [٢]:

- تم مواجهة التلوث الصناعي من خلال مشروع التحكم في التلوث الصناعي، حيث قدم هذا المشروع الدعم الفني والمالي للمنشآت الصناعية من خلال حزمة مالية ميسرة لتنفيذ مشروعات بيئية لمنع التلوث الناتج عنها.
- نجحت ١٠ مشروعات في خفض الجسيمات العالقة الكلية بنسبة ٩٣٪ بما يعادل ٨٤٣, ٦٤طن/ سنويًا، كما تم بنسبة كبيرة خفض الجسيمات العالقة الكلية وثاني أكسيد الكربون وذلك من خلال تحويل نظام الوقود لعدد ٢٠٠ مصنع لإنتاج الطوب الطفلي بمنطقة عرب أبو سالم.
- تم خفض ١٣طن/ يوم من فلوريد الهيدروجين من مصنع أبو زعبل للأسمدة بالإضافة إلى استرجاع ٠٩٤٤, ٣طن/ يوم من المذيبات لاستخدامها مرة اخرى من خلال تركيب وحدات استرجاع مذيبات بعدد ٢ وحدة إنتاج بالشركة.

خامسًا: الحد من تلوث الهواء:

من خلال جهود وزارة البيئة في المراقبة البيئية والإنذار المبكر، حيث تصدر إدارة

(١) تقرير وزارة البيئة ٢٠١٧، المرجع السابق ٩٨.

(٢) تقرير حالة البيئة ٢٠١٧ – وزارة البيئة ص ٣٢.

الإنذار المبكر، بالإدارة المركزية لنوعية الهواء والحماية من الضوضاء بجهاز شئون البيئة تقريراً يومياً بتوقعات مستويات تركيزات الجسيمات الصلبة العالقة بالهواء، كما يوجد حوالى ٩٣ محطة لرصد ملوثات الهواء موزعة على المناطق المختلفة في مصر، وتتم عملية رصد الملوثات من خلال أجهز آلية تعمل لعلى نحو مخطى على مدار اليوم (الملوثات الغازية) أو من خلال أجهزة تجميع للعينات على فلاتر (الجسيمات الصلبة) حيث يتم تحليل العينات إما لحظياً أو في المعامل الكيميائية المتخصصة لتحديد نسب تركيزات الملوثات بالهواء[1].

(١) تقرير حالة البيئة ٢٠١٧ المرجع السابق ، ص ٣١.

الخاتمة

تم توضيح أهمية السياسات البيئية في المحافظة على البيئة وذلك من خلال أدواتها المختلفة حيث أن للسياسات البيئية دور فعال في المحافظة على البيئة، وتحقيق التنمية باستخدام الأدوات الاقتصادية والتنظيمية والسياسية والتشريعية لمواجهة التحديات البيئية المختلفة والمشكلات البيئية من تلوث الهواء والتربة والماء والمخلفات الصلبة، وكيفية استخدام الاتفاقيات الدولية والتخطيط البيئي للمحافظة على البيئة وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠.

النتائج :

١- أهمية السياسات البيئية في الحفاظ على البيئة.

٢- تقييم أدوات السياسة البيئية لا يعتمد فقط على الكفاءة ولكن يعتمد أيضاً على القدرة التنافسية والتكنولوجيا والمعايير الإستراتيجية.

٣- وجود مشاكل في تطبيق مبدأ الملوث يدفع حيث أنه ممكن أن يؤدى إلى التهرب من الدفع.

٤- التكاليف البيئية ممكن ان يكون لها أثر سلبي على زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل.

٥- البعد البيئي في رؤية مصر ٢٠٣٠ يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

٦- إمكانية التأثير في المشكلات البيئية والتحكم بها من خلال السياسات البيئية.

٧- يجب أن يكون هناك اتحاد بين السياسات البيئية والاتفاقيات الدولية والتخطيط البيئي من أجل الاستدامة البيئية.

٨- الاستدامة البيئة هي التي تحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات :

١- يجب الاهتمام بالاقتصاد البيئي، وزيادة ادوات السياسات البيئية، وعمل اتفاقيات أكثر للحفاظ على البيئية.

٢- إرشاد المصنعين إلى استخدام مصادر نظيفة للطاقة، بدلا من تركهم يستخدموا مصادر غير نظيفة، ومن ثم يدفعون الضرائب.

٣- سن قوانين تشريعات تحد من التدهور البيئي، وتفعيل القوانين والسياسات الغير مفعلة، و التربية البيئية لأطفالنا من الصغر على كيفية المحافظة على البيئية.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١- خالد مصطفى فهمى، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث فى ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية، ودراسة مقارنة، دار الفكر الجامعى الإسكندرية، الطبعة الأولى ٢٠١١م.

٢- ستيفن سميث، الاقتصاد البيئي مقدمة قصيرة جداً، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، مؤسسة هنداوى للتعليم والثقافة.

٣- محمد صالح الشيخ، الأثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئية ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، ٢٠٠٢.

ثانيًا: الرسائل العلمية :

١- سليمة بوعزيز – السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة فى الجزائر – رسالة ماجستير – ٢٠١٤ – ٢٠١٥ كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة العربى بن مهيدى – أم البواقى

٢- علوانى مبارك، المسؤولة الدولية عن حماية البيئة دراسة مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر بيسكرة – رسالة دكتوراه ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣- غنية إبرير - دور المجتمع المدنى فى صياغة السياسات البيئية – دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير ٢٠٠٩-٢٠١٠-كلية الحقوق فسم العلوم السياسية – جامعة الحاج الخضر باتنة

ثالثًا: الدوريات والمجلات العلمية:

١. أحمد فؤاد مندور، هالة إبراهيم عوض الله، نبيل أحمد عبدالله، الأثار الإقتصادية لتدهور الصحة العامة الناجم عن تلوث المياه ودراسة حالة على محافظة الشرقية، مجلة العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية، المجلد الثانى والأربعون – الجزء الثالث، يونيو ٢٠١٨، جامعة عين شمس .

٢. زايد محمد، دور الإتفاقيات الدولية فى تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢ سنة ٢٠٢٠م.
٣. سالم محمد صالح اليوزيكى، نسيم زهير حمد عبدالله، إقتصاديات البيئة وحساب التدهور البيئى فى بلدان عربية مختارة للفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٦ – مجلة زراعة الرافدين، المجلد ٤٠ الملحق ٤، ٢٠١٢.
٤. سعيدانى محمد السعيد، رحمانى يوسف زكريا، السياسات البيئية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد ١ العدد ٢ ديسمبر ٢٠١٧ م.
٥. الطاهرة خامرة – إبراهيم بختى، أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة فى المؤسسات الصناعية الجزائرية – دراسة ميدانية – مجلة الباحث – عدد ١٦/ ٢٠١٦، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
٦. محمد فؤاد محمد حسان، إدارة أخطار تلوث البيئة فى جمهورية مصر العربية والعالم (خطر التلوث المائى) مجلة آفاق جديدة لدراسات التجارية، العدد الأول والثانى، يناير إبريل ٢٠٠٥.
٧. مزواغى جيلانى، خليفة الحاج، الآليات القانونية لتعزيز الاقتصاد البيئي على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الإقتصاد البيئية، المجلد ١ العدد ١ ٢٠١٨م.
٨. مصطفى بابكر، السياسات البيئية – جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الأقطار العربية العدد الخامس والعشرون – يناير ٢٠٠٤ المعهد العربى للتخطيط الكويت.
٩. وائل أبو طة، الضرر النووى (المفهوم وشرط التحقق)، دراسة مقارنة بين الإتفاقيات الدولية والتشريعات والقانونية، المجلد ١٣، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٠٦.

رابعًا: التقارير:

١- البيئة فى ديسمبر عام ٢٠٢٠ – تقرير حول إنجازات وزارة البيئة خلال عام ٢٠٢٠.
٢- تقرير حالة البيئة ٢٠١٧ – وزارة الدولة لشئون البيئة.

٣- تقرير عن رؤية مصر ٢٠٣٠ المحور التاسع عن حالة البيئة Egypt vision 2030

٤- الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة عام ٢٠٣٠ طبقاً لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئى ٢٠٠٢-٢٠١٧م.

٥- رؤية مصر ٢٠٣٠ – إستراتيجية التنمية المستدامة، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

٦- وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة.
http:/www.eeaa.goveg/enus/laws/envlaw.aspx#at_pco=smlwn-1.8&atsi=6082bff5a96feegg&at_ab

٧-وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز حماية شئون البيئة، تقرير حالة البيئة فى مصر ٢٠١٠.

خامساً: الأبحاث المنشورة على الانترنت

١- إبراهيم محمود إبراهيم الجمل، أحمد فاروق غراب، حماية البيئة من المخلفات الصلبة بحث مقدم فى المؤتمر السنوى الرابع لإدارة الأزمات والكوارث ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٩، كلية التجارة، جامعة عين شمس .

٢- جمال الدين أحمد حواشى، عزة أحمد عبدالله، التلوث البيئى فى جمهورية مصر العربية وأثره على الإقتصاد القومى، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر السنوى السادس (إدارة الأزمات الإقتصادية فى مصر والعالم العربى)، كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١م.

٣- دوناتو رومانو، الإقتصاد البيئى والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى، المركز الوطنى للسياسات الزراعية، مواد تدريبية، تاريخ الدخول ٦/ ٢/ ٢٠٢١.
http:iag03409.usarchive.org/20/items/economy-2002economy1140.Pdf

المراجع الأجنبية:

1- Huppes, Gjalt, Environmental Policy instruments in a new eria working paper WZB Discussion Paper, No-Fs1101-404, Provided in cooperation with WZB Berlin Social Science Center.
2- KERSTIN TEWS, PER-OLOF Busch & HELGE JORGENS, The diffusion of new Environmental Policy instruments Eurpean Journal of Political Research 42/2003
3- Patricia W. Birine and Alan E. Boyle international law and Environment, clarend on press, oxford, 1992.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٥٤٦

مقدمة..... ٥٤٨

الفصل الأول : سياسات الاقتصاد البيئي ٥٥٠

المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد البيئي..... ٥٥٠

المبحث الثاني : أهداف السياسة البيئية ٥٥٢

الفصل الثاني : رؤية مصر ٢٠٣٠ البعد البيئي ٥٦٠

المبحث الأول : المشكلات البيئية ٥٦٠

المبحث الثاني : الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ٥٧٠

الخاتمة ٥٧٨

المراجع ٥٨٠

فهرس الموضوعات ٥٨٣